



المؤتمر العلمي الرابع  
الثاني دوليا

نحو تحولات اقتصادية ونوعية  
لتحقيق اهداف التنمية المستدامة

كلية الادارة والاقتصاد - الجامعة العراقية

## اثر الشمول المالي والتنمية المالية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2004 - 2019

أ. د احمد حسين بتال

كلية الادارة والاقتصاد - جامعة الانبار

م. د عثمان فلاح مهدي

كلية الادارة والاقتصاد - جامعة الانبار

اثر الشمول المالي والتنمية المالية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2004-2019<sup>1</sup>

The impact of financial inclusion and financial development on economic growth in Iraq for the period 2004-2019

م.د عثمان فلاح مهدي

Othman Falah Mahdi

كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة الأنبار

أ.د احمد حسين بتال

Ahmad Hussein Battal

كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة الأنبار

**المستخلص:** (تكتب كلها بعنوان واحد وبشكل فقرات انشائية عادية (بدون نقاط او فقرات قصيرة جدا) وبموجب الخط المستخدم هنا يُوَدَى الشمول المالي والتنمية المالية دوراً محمّ في تحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي. وذلك من خلال إدماج كافة فئات المجتمع وشرائحه في النظام المالي الرسمي وحماية حقوقهم مالياً، ولهذا هدف البحث الى التعرف على واقع الشمول المالي والتنمية المالية في القطاع المالي العراقي للمدة 2004 – 2019، ومن ثم قياس أثر مؤشرات الشمول المالي والتنمية المالية على النمو الاقتصادي وذلك من خلال تطبيق اسلوب نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM). ومن اهم النتائج التي توصل اليها البحث ضعف دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الشمول المالي في العراق، وذلك رغم المبادرتين التي اطلقتها البنك المركزي العراقي فهي لم تصرف بالكامل لتحقيق دورها الاقتصادي. اما جانب القياس الاقتصادي فقد اظهرت النتائج ان هناك علاقة توازنه طويلة الاجل بين الشمول المالي والتنمية المالية و متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي، ومن اهم التوصيات التي قدمتها الدراسة، رفع مستويات التوعية والتثقيف المالي لفئات المجتمع كافة من خلال تعريفهم بالخدمات المالية ومكاسبها لكل الأطراف، والتوسع في البنية التحتية للقطاع المالي المصرفي في العراق بما يسمح بسهولة وصول العميل إلى الخدمات المصرفية وخاصة داخل القرى والأرياف والمناطق النائية.

الكلمات الدالة: الشمول المالي، التنمية المالية، النمو الاقتصادي

**Abstract:**

Financial inclusion and financial development plays an important role in achieving financial stability and economic growth, by integrating all segments of society and its segments into the formal financial system and protecting their rights financially. For this reason, the research aimed to identify the reality of financial inclusion and financial development in the Iraqi financial sector for the period 2004-2019, And then measure the impact of financial inclusion indicators and financial development on economic growth, through the application of the Error Correction Vector Model (VECM) method. One of the most important findings of the research is the weak role of small and medium enterprises in promoting financial inclusion in Iraq, despite the two initiatives launched by the Central Bank of Iraq, which were not fully spent to achieve their economic role. As for the economic measurement aspect, the results showed that there is a long-term equilibrium relationship between financial inclusion, financial development and the average per capita share of GDP. And the expansion of the infrastructure of the banking financial sector in Iraq, which allows easy customer access to banking services, especially within villages, rural areas and remote areas

**Keywords:** financial inclusion, financial development, economic growth

<sup>1</sup> البحث مستل من اطروحة دكتوراه اقتصاد للباحث الثاني

1. متن البحث (14 Arabic Typesetti) والعناوين الرئيسية (bold 14 Arabic Typesetti)

### المقدمة :

أصبح الشمول المالي محور اهتمام العديد من الحكومات والسلطات الأشرافية ، في مقدمتها المصارف المركزية، فقد تبين أن هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي والتنمية المالية من جهة، والنمو الاقتصادي من جهة أخرى، فمن الصعب تصور نظام مالي سليم ، بينما لا تزال هناك نسبة كبيرة من السكان أو المؤسسات مستبعدة مالياً من النظام الاقتصادي كذلك يساهم تطور الشمول المالي والتنمية المالية في تعزيز فرص التنافس بين المؤسسات المالية من خلال العمل على تنوع منتجاتها والاهتمام بجودتها لتعزيز قدرتها على الاحتفاظ بعملائها، واستقطاب فئات جديدة من العملاء، الأمر الذي يساعد على الحد من التسرب للتعامل مع القنوات المالية غير الرسمية كذلك يؤثر الشمول المالي على الجانب الاجتماعي من حيث الاهتمام بمحدودي الدخل من جهة، وبفئات محددة من جهة أخرى مثل المرأة والشباب، إلى جانب التركيز على الوصول إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر ودمجها بالقطاع المالي الرسمي عن طريق تقديم الخدمات المالية المناسبة لها، يضاف إلى ما تقدم الانعكاسات الإيجابية لتحسين مؤشرات الشمول المالي والتنمية المالية على قضايا خلق فرص عمل جديدة، الأمر الذي يخدم تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي المستدامين، بالتالي خفض معدلات البطالة والفقر وتحسين توزيع الدخل ورفع مستوى المعيشة.

### اهمية البحث :

تبرز أهمية الشمول المالي والتنمية المالية من خلال دورهم المهم في تحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي للدول، وذلك من خلال إدماج كافة فئات المجتمع وشرائحه في النظام المالي الرسمي وحماية حقوقهم مالياً، وإتاحة التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق

### مشكلة البحث :

نظراً لوجود فجوة بين الوصول والاستخدام للخدمات المالية في العراق، إذ أن ضعف الشمول المالي والتنمية المالية يساهم في زيادة مشاكل الفقر والبطالة وتدني معدلات النمو الاقتصادي ،

### اهداف البحث:

يهدف البحث إلى عرض وقياس وتحليل لاهم مؤشرات الشمول المالي والتنمية المالية واثرها على النمو الاقتصادي في العراق.

### فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان هناك علاقة سببية طويلة الاجل بين الشمول المالي والتنمية المالية على النمو الاقتصادي، من خلال تطوير الخدمات المالية وتوظيفها في النشاط الاقتصادي وهو من شأنه ان يترك اثر ايجابي في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي .

### حدود البحث :

الحدود المكانيّة للبحث هي العراق، ما بالنسبة للحدود الزمانية شملت المدة (2004 – 2019 )

### منهجية البحث :

إن منهج البحث العلمي الذي استخدم في البحث هو المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة النظرية المفسرة للعلاقة بين الشمول المالي والتنمية المالية في تحقيق النمو الاقتصادي ، وكذلك الأسلوب الكمي القياسي الحديث من خلال قياس العلاقة بين متغيرات الدراسة (الشمول المالي والتنمية المالية والنمو الاقتصادي ) خلال المدة من (2004 – 2019 ) .

### الدراسات السابقة :

#### 1. دراسة ( بتال , واخرون), 2015, دور التطور المالي في تحفيز النمو الاقتصادي : العراق حالة دراسية

تهدف هذه الدراسة الى تحليل العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي و بيان اثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في العراق والدور المتوقع له في المستقبل من خلال اختبار السلاسل الزمنية الربع سنوية لعدد من المتغيرات المالية ، وقد اظهرت نتائج اختبار التكامل المشترك ان هناك علاقة طويلة الاجل بين متغيرات موضع الدراسة ، حيث أن للمتغيرات المالية تأثيراً ايجابياً ومعنوياً على النمو الاقتصادي كما توصل اختبارات السببية المبني على نموذج متجه تصحيح الخطأ الى وجود اتجاه احادي السببية من المتغيرات المالية الى المتغيرات النمو الاقتصادي مما يتفق مع معظم الدراسات التي أكدت اهمية القطاع المالي واثره على النمو الاقتصادي في البلدان النامية .

#### 2. دراسة , ( احمد نوري حسن ), 2018, بعنوان , متطلبات تطبيق الشمول المالي في العراق ومؤشرات قياسه (دراسة تطبيقية ),

تهدف هذه الدراسة الى تقديم عرض وقياس لاهم مؤشرات الشمول المالي وتحليلها في العراق والكشف عن أسباب ضعف مستويات الشمول المالي في العراق وبيان سبل معالجتها وتحديد المتطلبات الأساسية للشمول المالي ، وتوصلت الدراسة الى ان ضعف مستويات الشمول المالي في العراق نتيجة ضعف مؤشر وصول واستخدام الخدمات المالية والمصرفية، حيث تمثل نسبة الذين يمتلكون

حساباً مالياً أو مصرفياً لعدد السكان البالغين (11%) ونسبة عدد حسابات الاقتراض (4.2%) في حين المتوسط العالمي للذين يمتلكون حساب مالي ومصرفي هو (70%). أيضاً ضعف مؤشر الكثافة المصرفي حيث يشير لكل 35 ألف نسمة مصرف واحد في العراق، في حين المعيار العالمي هو لكل ألف نسمة مصرف واحد، وكذلك ضعف مؤشر عدد الصرافات الآلية ونقاط البيع، حيث تُشير نسبة انتشار الصرافات الآلي (2.9%) قياساً بمتوسط النسبة العالمية هو (70%)، وكذلك ضعف مؤشر البطاقات الإلكترونية، وهذا ما يثبت ضعف مستوى الشمول المالي في العراق.

### 3.دراسة (Kim and Hassan, 2018) , بعنوان لشمول المالي والنمو الاقتصادي في دول منظمة التعاون الإسلامي (Financial Inclusion and Economic Growth in OIC Countries)

يهدف هذا البحث للوصول الى تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي في دول منظمة التعاون الإسلامي، بإعداد بيانات اللوحة لـ 55 دولة من دول منظمة التعاون الإسلامي اذ تم تقدير البيانات باستخدام نموذج البيانات اللوحية الديناميكية GMM، وبناءً على نتائج تقديرات اللوحة الديناميكية، نجد أن الشمول المالي له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، ومن نتائج IFRs impulse response functions المستمدة من تحليل لوحة VAR vector autoregressive تشير إلى أن الشمول المالي له آثار إيجابية على النمو الاقتصادي والمالي في دول منظمة التعاون الإسلامي، والشمول والنمو الاقتصادي لهما أسباب متبادلة مع بعضها البعض على أساس لوحة اختبارات سببية جرانجر، أيضاً من التحليل النتائج يمكننا أن نستنتج أن مستوى الشمول المالي هو عامل حاسم للاقتصاد النمو في دول منظمة التعاون الإسلامي وهذه النتائج يمكن أن توسع فهم العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في دول منظمة التعاون الإسلامي بالنسبة للعلماء وواضعي السياسات.

### 4.دراسة (Anarfo at el., 2018) , بعنوان الشمول المالي وتطوير القطاع المالي في جنوب الصحراء الكبرى افرريقيا (Financial inclusion and financial sector development in Sub-Saharan Africa: a panel VAR approach)

تهدف الدراسة الى تحقيق الارتباط الديناميكي بين الشمول المالي وتنمية القطاع المالي في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى، اذ تم استخدام بيانات مصدرها مؤشرات التنمية العالمية تمتد من عام 1990 إلى عام 2014 لـ 48 اقتصاداً في أفريقيا جنوب الصحراء و 217 اقتصاداً في العالم، توصلت الدراسة بان FSD لعب دور رئيسي في أفريقيا جنوب الصحراء لأنها أصبحت المصدر الرئيسي للتمويل وله آثار على الشمول المالي والاقتصاد الكلي على السياسة والاستقرار، كما تشير النتائج الى وجود علاقة سببية عكسية بين الإدماج المالي و FSD في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، هذا يعني أن الشمول المالي و FSD يعزز بعضها البعض.

## المبحث الاول : الاطار النظري للشمول المالي والتنمية المالية والنمو الاقتصادي

### اولاً : مفهوم الشمول المالي :

يشير الشمول المالي إلى حالة التي يكون فيها الأفراد ، بما في ذلك الأشخاص ذوو الدخل المنخفض والشركات الصغيرة، لديهم إمكانية الوصول إلى مجموعة كاملة من الخدمات المالية الرسمية عالية الجودة والاستفادة منها (المدفوعات والتحويلات والمدخرات والائتمان والتأمين) و يتم تقديمها بطريقة مسؤولة ومستدامة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات الذين يعملون في بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة . (Chehade, et al. 2017: 1) اعتمد مفهوم الشمول المالي على تسهيل وصول الخدمات المالية لكافة المواطنين والقدرة على الاستفادة منها من خلال تشجيعهم على إدارة أموالهم ومدخراتهم، إلى جانب الحصول على تسهيلات ائتمانية وكذلك التأمين ضد الحوادث غير المتوقعة. ويشمل العوامل أو السات التالية: (صندوق النقد العربي، 2015: 20).

1. الاهتمام الأكبر بالفقراء ومحدودي الدخل.
2. الوصول إلى الأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر.
3. توفير خدمات مالية متعددة مثل الادخار والائتمان والتأمين.
4. الاهتمام بتحقيق المصلحة الكبرى والتي تتعلق بخلق فرص عمل، تحقيق النمو الاقتصادي، مجابهة الفقر، تحسين توزيع الدخل، مع إيلاء اهتمام أكبر لحقوق المرأة .

تعددت مفاهيم الشمول المالي ، فقد عُرف بالوصول إلى مجموعة من المنتجات والخدمات المالية واستخدامها للسكان ، في إطار تنظيمي مناسب يحمي مصالح المستخدمين ويعزز قدراتها المالية.(Garcia,2015,4) . ففي حين تعرفها بعض الأدبيات بقدرة الأفراد و الشركات على الوصول الى الخدمات المالية والمصرفية ، وتعرفها دراسات أخرى سهولة الوصول والاستخدام للخدمات المالية المصرفية الرشيدة و المستدامة من قبل الأفراد، (نعمة وحسن، 2018 : 30) . كما عرفت مجموعة العشرين ( G20 ) ومؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي ( AFI ) الشمول المالي بأنه " تعزيز وصول الخدمات واستخدام كافة فئات المجتمع وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة". ( صندوق النقد العربي، 2018 : 20 )

يعني الشمول المالي تزويد كافة الأسرة بإمكانية الوصول إلى مجموعة من الخدمات المالية الحديثة ، بما في ذلك الائتمان والمدخرات والتأمين والمدفوعات ، فضلاً عن التعليم والدعم الكافيين لمساعدة العملاء على اتخاذ قرارات جيدة لأنفسهم على العكس من ذلك ، فإن الحرمان من الخدمات المالية والظروف التي تؤدي إلى حرمان فرد أو مجموعة من فوائد هذه الخدمات يسمى الاستبعاد المالي ( Aduda and Kalunda,2012 : 101 )

كما عرف البنك المركزي العراقي الشمول المالي في استراتيجية الشمول المالي في العراق المعدة من قبله للسنوات (2018 - 2020 ) بأنه وصول لخدمات مالية ومصرفية المتاحة الى أكبر عدد من الافراد وقطاع الاعمال وبتكاليف مناسبة بما يساهم في استدامة التنمية (عبد النبي, 2018 : 2).

#### ثانياً : مؤشرات الشمول المالي :

هناك ثلاث أبعاد رئيسة للشمول المالي هي : (Acemoglu 2012,4)

1. الوصول إلى الخدمات المالية (Access to Financial Services).
2. استخدام الخدمات المالية (Usage of Financial Services).
3. الجودة في إنتاج وتقديم الخدمات ( Quality in production and service delivery ) .

#### ثالثاً : اهداف الشمول المالي :

نظراً للاهتمام العالمي الشمول المالي ويتوسع نطاقه وخلق التحالفات بين الهيئات والمؤسسات المالية العالمية للتنسيق والعمل ضمن آليات مشتركة وموحدة، تتنامى المنافع المتأتية من الشمول المالي، حيث ترى المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء أن بناء نظام مالي شامل هو الطريق الوحيد للوصول إلى الفقراء ومحدودي الدخل. وذلك لتحقيق أهداف الشمول المالي التالية : (الشنبي, بن لخصر, 2018 : 108 )

- 1 تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية.
- 2 تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء منهم.
- 3 تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي.
- 4 تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة من الاستثمار والتوسع
- 5 خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاه الاقتصادي

#### رابعاً : مفهوم التنمية المالية :

يعرف التطور المالي (التنمية المالية ) بالعملية التي تظهر عليها الخدمات المالية في شقيها الكمي والنوعي .حيث ينظر إلى هذا التطور من خلال ما يقدمه النظام المالي من منتجات متنوعة سواء من طرف مؤسسات الوساطة أو الأسواق المالية ولقد تطور هذا المفهوم عبر الزمن، فقد عرف بأنه تراكم للأصول المالية بوتيرة متسارعة تفوق تراكم الأصول غير المالية . كما عرف بأنه التطور الذي يتحقق عند قيام الأدوات المالية، الأسواق والوسطاء الماليون بتقليل، دون إلغاء، تكلفة الحصول على المعلومة وتكلفة تنفيذ المعاملات المرتبطة بالعقود.(سامي, 2016 : 91).

وتعرف التنمية المالي بأنها مزيج من العمق (الحجم والسيولة في السوق) ، وقدرة الفرد على الوصول إلى الخدمات المالية وكفاءة المؤسسات في تقديم الخدمات المالية بتكلفة منخفضة وإيرادات مستدامة ، و مستوى نشاط سوق رأس المال. (Ogbuagu and Ewubare, 2017 : 3).

#### خامساً: أهمية التنمية المالية :

تخطى التنمية المالية في البلدان النامية بأهمية خاصة بوصفها جزءاً من استراتيجية تعمل على تنمية القطاع الخاص من اجل تحفيز وزيادة معدلات النمو الاقتصادي فضلاً عن محاولة تخفيض معدلات الفقر، ولأن النظام المالي عبارة عن مجموعة من الهياكل (المؤسسات المالية ) والعمليات ( الاستثمار والادخار) والادوات ( اسهم وسندات ومشتقات ) فان التنمية المالية عادة ما تهتم بالتصدي لمشاكل ارتفاع تكاليف المعاملات في النظام المالي فضلاً عن ارتفاع تكاليف الحصول على المعلومات من اجل تخفيض عدم التماثل المعلوماتي ومن ثم تسهيل تنفيذ المعلومات. ولذلك نلاحظ ان التنمية المالية في مضامينها تعني قدرة التشريعات المالية على تحفيز النظام المالي الممارسة وظائفه المالية المتمثلة بتجهيز المعلومات اللازمة للاستثمارات وكفاءة تخصيص الموارد المالية ناهيك عن توضيح الفرص الاستثمارية ورسم خارطة طريق يسندها حوكمة شركات فضلاً عن توزيع للخطر وفق مبدأ التنوع وإدارة ذلك الخطر وفق اساليب احصائية قياسية علمية، والاهم من ذلك هو تعبئة وتجميع المدخرات والتشجيع على تبادل السلع والخدمات. ولا يمكن تحقيق تلك الوظائف وجعلها تعمل بكفاءة دون النظر الى مدى تطور النظام المالي . (الزريقي, 2018 : 399 )

#### سادساً: أهداف التنمية المالية :

وتسعى الدول التي تتبنى سياسة التحرر المالي إلى تحقيق العديد من الأهداف لعل أبرزها الاتي: ( الشكرجي واخرون , 2008 : 180), (الشدود والسعيد, 2013: 72 )

1. تزايد حجم المؤسسات التي تعمل في القطاع المالي.
2. الوصول إلى الأسواق الرأسمالية الدولية.
3. تحسين نوعية التسيير الخدمات المالية من خلال تحفيز التنافس.
4. تطوير السياسات المالية والبنى التحتية والفوقية، وذلك بتكثيف الضغوط بالنسبة للحكومات لتحسين النظم الشراعية والتنظيمية والقانونية.
5. تنوع الخدمات المالية المتاحة وكية الاموال التي يتم الوساطة فيها في جميع منافذ القطاع المالي.
6. تزايد رأس المال لذي تقرضه المؤسسات المالية الخاصة للقطاع الخاص بدلا عن الاقراض الحكومي المباشر .
7. تزايد نسبة السكان الذين يحصلون على فرص الوصول الى لائتمان والخدمات المالية.

#### سابعاً: مؤشرات التنمية المالية :

وفقاً لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، تقوم ببناء تنمية مالية متعددة الأبعاد للتغلب على أوجه القصور في المؤشرات الفردية كنهج للتطور المالي ، تقوم بإنشاء عدد المؤشرات التي تلخص كيفية تطور المؤسسات المالية والأسواق المالية من حيث عمقها وإمكانية الوصول إليها وكفاءتها ، تم تطوير هذه المؤشرات لتشمل المؤسسات المالية وشركات التأمين والصناديق المشتركة وصناديق التقاعد. الأمور المالية تشمل الأسواق أسواق الأسهم والسندات.(5 : 2016 , International Monetary Fund ) يتم تعريف التنمية على أنها مزيج من العمق (حجم وسيولة الأسواق) ، والوصول (قدرة الأفراد والشركات على الوصول إلى الخدمات المالية) ، والكفاءة (قدرة مؤسسات لتقديم خدمات مالية بتكلفة منخفضة وعائدات مستدامة ، و مستوى نشاط أسواق المال) ، والاستقرار ( التنوع بالاستقرار المالية ) باتباع الإجراء المصنوع عليه في دليل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول بناء المؤشرات المركبة. هذا نهج واسع متعدد الأبعاد لتعريف المالية يتبع التطوير المصنوفة التالية لخصائص النظام المالي: باتباع النهج الذي اتبعته أولاً ، يتم إنشاء ثمانية مؤشرات فرعية من المستوى الأدنى باستخدام قائمة مؤشرات لقياس مدى عمق المؤسسات المالية والأسواق المالية وسهولة الوصول إليها وكفاءتها واستقرارها . ثم يتم تجميع هذه المؤشرات الفرعية في مؤشرين فرعيين أعلى مستوى ، التي تقيس مدى تطور المؤسسات المالية والأسواق المالية بشكل عام. أخيراً يتم تجميع هذين المؤشرين الفرعيين في المقياس العام لمؤشر التنمية المالية. (9 : 2019 , Gupta and Mahakud )

**ثامناً : مفهوم النمو الاقتصادي :** النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي، والذي يؤدي الى زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي ويتم قياس النمو الاقتصادي باستخدام النسبة المئوية لنمو الناتج المحلي الاجمالي، حيث يبين التعريف السابق الاتي:

- ان النمو الاقتصادي يعبر عن حدوث زيادة حقيقية وليس زيادة نقدية في دخل الفردي ، اي لا بد استبعاد معدل التضخم.
  - النمو الاقتصادي يعني ان هناك زيادة مستمرة وليس زيادة مؤقتة في الدخل الفردي (الساحل واخرون، 2019: 139).
- كما عرف النمو الاقتصادي سامويلسون بانه " يمثل التوسع بإجمالي الناتج المحلي المتوقع في ظل التشغيل الكامل للموارد او الناتج القومي لدولة ما، اي يعني حدوث النمو الاقتصادي عند تحول منحني حد امكانيات الانتاج للدولة الى الخارج" (سامويلسون ونوردهاوس، 2001: 582).
- كذلك يرى سامويلسون ان النمو الاقتصادي يتحقق في حالة توفر العوامل الاربعة للنمو الاقتصادي والتي تتمثل بالموارد الطبيعية (الارض، والثروة المعدنية، والوقود، والجودة البيئية)، والموارد البشرية (التعليم، العمالة، الحوافز والتنظيم)، التغير في التكنولوجيا والابتكارات (الهندية، العلوم، الادارة وقطاع الاعمال الحرة)، وتكوين رؤوس الاموال (المصانع والمكائن) (سامويلسون ونوردهاوس، 2001: 587).

#### تاسعاً : العلاقة بين الشمول المالي والتنمية المالية والنمو الاقتصادي

هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي والتنمية المالية من جهة، والنمو الاقتصادي من جهة أخرى. فمن الصعب تصور استدامة الاستقرار المالي، بينما لا تزال هناك نسبة كبيرة من السكان أو المؤسسات مستبعدة مالياً من النظام الاقتصادي. كذلك، يساهم الشمول المالي في تعزيز فرص التنافس بين المؤسسات المالية من خلال العمل على تنوع منتجاتها والاهتمام بجودتها لتعزيز قدرتها على الاحتفاظ بعملائها، واستقطاب فئات جديدة من العملاء، الأمر الذي يساعد في الحد من التسرب للتعامل مع القنوات غير الرسمية. كذلك يؤثر الشمول المالي على الجانب

الاجتماعي من حيث الاهتمام بمحدودي الدخل من جهة، وبفئات محددة من جهة أخرى مثل المرأة والشباب، إلى جانب التركيز على الوصول إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر ودمجها بالقطاع المالي الرسمي عن طريق تقديم الخدمات المالية المناسبة لها. (صندوق لنقد العربي، 2018 : 6).

تشير بعض لدراسات الى ان هناك ثلاثة قنوات رئيسة يمكن للشمول المالي من خلالها ان يساهم بشكل ايجابي في الاستقرار المالي ( العراق والنعمي، 2018 : 110 )

تمر القناة الأولى من خلال التنوع الأكبر في الموجودات المصرفية الذي الناتج عن ارتفاع مستويات الائتمان إلى الشركات ذات الأحمال الصغيرة وهو ما يحد من المخاطر الإجمالية لمخاطر البنوك الإقراضية نتيجة انخفاض الأهمية النسبية لكل مقترض ضمن المحفظة ويقلل من تقلباته الأمر الذي ينعكس بالتالي على مخاطر النظام المالي بالانخفاض. في حين تتمثل القناة الثانية بزيادة عدد الادخارات الصغيرة التي تعمل بدورها على توسيع قاعدة الودائع وترفع من مستويات استقرارها ، وهو ما يقلل بالتالي من اعتماد

المصارف على التمويل غير الأساسي الذي يميل عادة إلى ان يكون أكثر تقلباً خلال الأزمات مما يقلل من المخاطر الدورية. أما القناة الثالثة فتتعلق بمساهمة المزيد من الشمول المالي وبصورة فعالة . في تحسين كفاءة انتقال آثار السياسة النقدية وهو ما يعد احد العناصر الايجابية المؤثرة في الاستقرار المالي. أشار تقرير صندوق النقد العربي عام 2015 أنه قد يكون من الصعب تحقيق الشمول المالي دون وجود استقرار في النظام المالي، كما أنه من الصعب تصور استمرار الاستقرار المالي بوجود نسبة متزايدة من المجتمع والقطاع الاقتصادي لاتزال مستبعدة من الخدمات المالية. في نفس السياق لنفس التقرير فإن الشمول المالي يساعد على تحسين الظروف المالية ورفع مستوى معيشة الفقراء، كما يؤدي إلى وجود قطاع عائلي وقطاع أعمال صغيرة أكثر قوة من خلال التنمية المالية التي تدعم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، مما يؤدي بدوره إلى زيادة استقرار النظام المالي. كما يمكن للشمول المالي أن يحسن من كفاءة عملية الوساطة بين الودائع والاستثمارات، فضلاً عن زيادة نصيب القطاع المالي الرسمي على حساب القطاع غير الرسمي بما يدعم فاعلية السياسة النقدية حيث يلاحظ أن تنوع محافظ الأصول والالتزامات يعزز من توزيع المخاطر وتفاذي تركيزها. (الشنبي وبن لخصر، 2018: 15).

أن النظام المالي المتطور قادر على أن يلعب دوراً مهماً في الاقتصاد ، وذلك من خلال :

1. النظام يسهل الحماية ضد الأخطار ويسمح بتقسيمها .
2. يسمح بتوزيع وتوظيف جيد للموارد المالية .
3. يسمح بمراقبة جيدة للمسير والمؤسسات من طرف المساهمين .
4. يسمح بتطوير الادخار المحلي .
5. يسهل تبادل السلع والخدمات .

أن كل مستثمر يمكن له أن يتعرض إلى نوعين من الأخطار ، الأول يتعلق بالسيولة والثاني يتعلق بالمستثمر نفسه . فمشكل السيولة ينجم عن الشك في قدرة تحويل الأصل المالي إلى وسيلة تبادل ، حيث أن هذه العملية تحويل الأصل المالي إلى وسيلة تبادل ) تكون صعبة جداً خصوصاً في حالة وجود مشاكل عدم تناظر المعلومات ، إضافة إلى وجود تكاليف مرتفعة . لكن وجود وسيط مالي ( خاصة المؤسسة البنكية ) في المحيط الاقتصادي ، يمكن له أن يخفف من حدة هذه المشكلة المطروحة في الأسواق ، وبالتالي التقليل من خطر السيولة ، الأمر الذي يكون له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي . ( حبيب ولخصر ، 2016 : 107 ) وفي غياب الوساطة المالية، يصبح تقييم نوعية المؤسسات وأدائها مكلفاً على المستثمرين .فمؤسسات الوساطة المالية قادرين بشكل فعال على تحديد أصحاب مشروعات العمل الحر الذين يمتلكون أفضل فرص النجاح في طرح منتجات وعمليات إنتاج جديدة .ونظراً لقيام العديد من المؤسسات وأصحاب مشروعات العمل الحر بطلب رأس المال، يمكن لمؤسسات الوساطة المالية تحقيق وفورات الحجم نتيجة حصولهم على معلومات مفصلة تتعلق برسمية المؤسسات وآفاق الاستثمار، ومن ثم تخفيض تكاليف التحقق والرصد إلى حد كبير .ومع حصول أكثر المؤسسات والمديرين الواعدين على الأموال اللازمة، تتسارع خطى النمو بفعل تزايد الكفاءة في تخصيص رأس المال .وبالرغم من أن بعض الاقتصاديين البارزين ما زالوا يعتقدون وجهة النظر القائلة

بعدم أهمية التمويل للتنمية الاقتصادية ٤، إلا أن معظمهم يتفق الآن على الأسواق المالية تلعب دوراً محورياً في تعزيز النمو، وأن النظام المالي يؤثر على سلوك المؤسسات والأفراد. (صندوق لنقد العراقي. 2001 : 5).

### المبحث الثاني: تحليل العلاقة بين الشمول المالي والتنمية المالية و النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة 2004-2019 أولاً: المؤشر التجميعي للشمول المالي والتنمية المالية :

بناءً على البحوث والدراسات الاجنبية والعربية المستندة على اراء البنك الدولي ووفقاً للبنك المركزي العراقي في التمييز بين المؤشرات المستخدمة في مؤشر التجميعي للشمول المالي والتنمية المالية . اذ شهده المؤشر التجميعي للشمول المالي والتنمية المالية في العراق خلال المدة 2004-2019 تطوراً ملحوظاً في الاقتصاد العراقي بعد عام 2004 . اذ تعد التكنولوجيا المتطورة و توسع في استخدام الإنترنت، وزيادة استخدام الهاتف النقال، من العناصر المهمة في زيادة التطور .

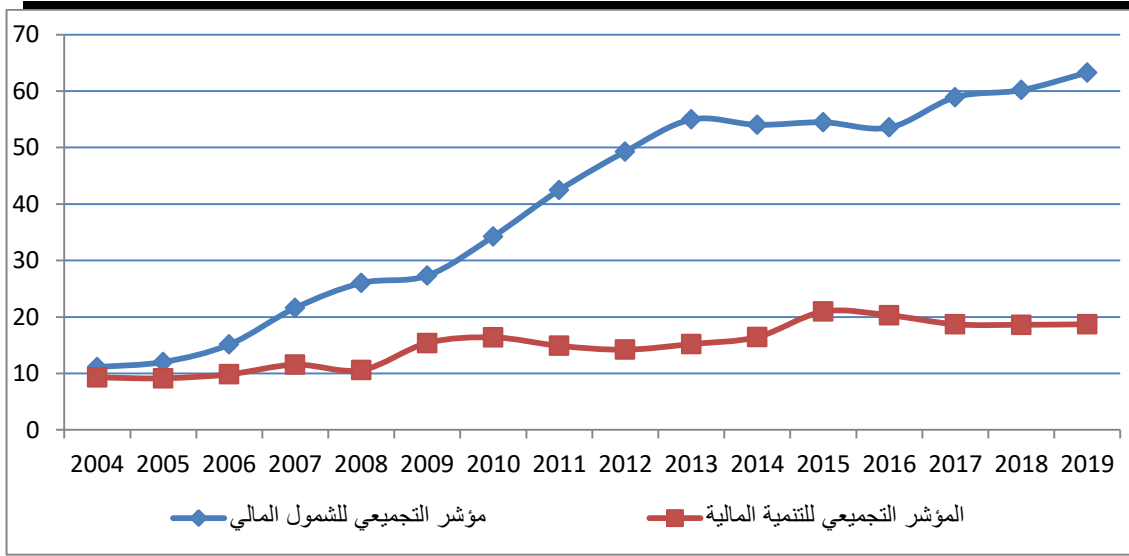
جدول (1) المؤشر التجميعي للشمول المالي والتنمية المالية في العراق

المؤشر التجميعي للتنمية المالية	المؤشر التجميعي للشمول المالي	السنوات
9.286608	11.12031	2004
9.138345	12.02647	2005
9.838423	15.10783	2006
11.55042	21.60596	2007
10.58769	26.00347	2008
15.38797	27.3234	2009
16.3861	34.25655	2010
14.88909	42.46432	2011
14.20801	49.28791	2012
15.20059	54.96477	2013
16.4563	54.03556	2014
20.94369	54.47419	2015
20.30947	53.54258	2016
18.7448	58.91687	2017
18.61766	60.17719	2018
18.71525	63.27497	2019

المصدر : من اعداد الباحثين

وتشير النتائج إلى ارتفاع في قيمة المؤشر التجميعي للشمول المالي من (11%) عام 2004 إلى (63%) عام 2019 ، وإلى ارتفاع في قيمة التنمية المالية من (9%) عام 2004 إلى (18%) عام 2019 وهذا يعكس نجاح سياسات البنك المركزي العراقي في تشجيع التطور المالي ، وزيادة ثقة وتعامل الأفراد مع القطاع المالي الرسمي . إنَّ هذه الزيادة في قيمة مؤشر الشمول المالي و التنمية المالية .تعود إلى الزيادة الملحوظة في عدد الحسابات المصرفية نتيجة لسياسة توطئ الرواتب وكذلك الزيادة الملحوظة في عدد أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع التي أخذت بالزيادة في المدة الأخير، وكما موضح في الشكل (1) .





الشكل (1) يوضح تطور المؤشر التجميعي للشمول المالي والتنمية المالية

المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات في الجدول (1)

وعلى الرغم من هذه الزيادة الواضحة والمرغوبة في مستوى الشمول المالي في العراق ، فإنَّ البنك المركزي العراقي مستمر في سياساته نحو تحقيق أهدافه الاستراتيجية المهمة، ومنها زيادة مستوى الشمول المالي، والتطور المالي واعتماد الأدوات الإلكترونية في تسوية المدفوعات والمبادلات بدلاً عن الدفع النقدي

ثانياً : تحليل مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج في العراق للمدة (2019- 2004)

يشير الناتج المحلي الإجمالي GDP الى " قيمة السلع والخدمات النهائية( التامة الصنع )المنتجة داخل الرقعة الجغرافية للبلد خلال مدة زمنية عادةً ما تكون سنة واحدة"، وذلك بعد استبعاد رسم الخدمة المحتسب، أو ما يساوي القيمة المضافة لجميع الوحدات العاملة في فروع الإنتاج المختلفة في اقتصاد ما، كالزراعة والصناعة .. الخ، لذا فإنه يُعد من أكثر المعايير شمولاً لقياس مجمل إنتاج الدولة من السلع والخدمات ومن ثمَّ من أهم المؤشرات الكلية المعبرة عن نمو الاقتصاد القومي، وان سرعة نمو ذلك الاقتصاد تتوقف بلا شك على ما يملك من طاقات إنتاجية، مادية وبشرية، ولما كان من غير الممكن تحقيق تنمية بمعناها الشامل في بلد ما دون تحقيق نمو اقتصادي، لذا فإنَّ تطور الناتج المحلي الإجمالي يُعد مؤشراً تنمويًا مهمًا، وهنا سيتم التعبير عن النمو الاقتصادي بالتغيير الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات، فضلاً عن التغيير في حصة الفرد من ذلك الناتج. والجدول (2) يصور مؤشرات الاداء الاقتصادي في بيئة الاقتصاد العراقي للمدة .

جدول (2) تطور الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

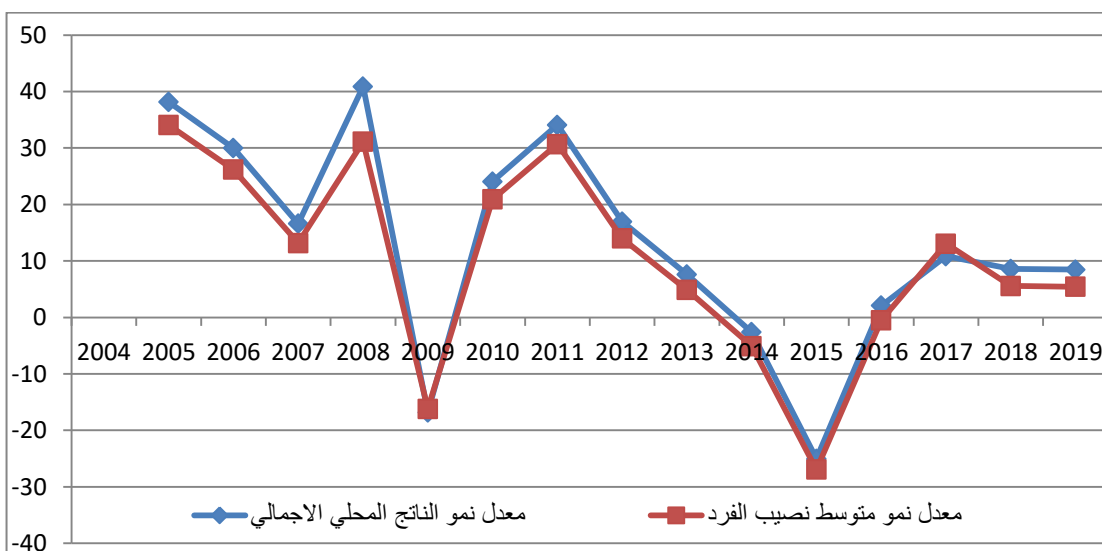
السنوات	الناتج المحلي الاجمالي (مليار دينار)	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي
2004	53235	80.06	1.961568
2005	73533	38.12	2.629653
2006	95587	29.99	3.317841
2007	111455	16.60	3.754969
2008	157026	40.88	4.923217
2009	130643	-16.80	4.125916
2010	162064	24.05	4.988273
2011	217327	34.09	6.518897
2012	254225	16.97	7.431958
2013	273587	7.61	7.795612

7.399733	-2.61	266420	2014
5.407495	-25.03	199715	2015
5.381543	2.07	203869	2016
6.084949	10.85	225995	2017
6.423508	8.57	245378	2018
6.773282	8.48	266190	2019

المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على :

– البنك المركزي العراقي, تقارير ونشرات سنوية مختلفة  
وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للإحصاء

يتضح من الجدول (2) ان الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج استمر بالارتفاع من عام 2004 الى 2008 ويعود سبب الارتفاع خلال تلك المدة للاستقرار النسبي للبلاد امنيا واقتصاديا وذلك بسبب زيادة عائدات النفط التي ارتفعت اسعارها العالمية, اما تراجع الناتج المحلي الاجمالي الى (130643) مليار دينار ومعدل نمو سالب بلغ (16.9) مقارنةً بعام 2008 فيعود السبب الى تداعيات الازمة العالمية حيث انخفض سعر برميل النفط لهذا العام الى 33.6% قياساً بعام 2008 الامر الذي انعكس في انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج الى (4.125916) ومعدل نمو سالب (16.1%) قياساً بعام 2008, وعاد للارتفاع من 2009 الى 2013 اذ بلغ الناتج المحلي (273587) مليار ومعدل نمو موجب وينعكس ذلك على زيادة متوسط نصيب الفرد اذ بلغ معدل النمو (4.8%) قياساً بعام 2012, ويعود السبب في ذلك لارتفاع سعر البرميل النفط نتيجة لاعتماد نمو الناتج المحلي على قطاع واحد وهو النفط الذي يكون رهينة للتغيرات التي يمر بها العالم والاقتصاد العراقي, أما الانخفاض الموجب في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال عام 2014 و 2015 كانت نتيجة للوضع الامني غير المستقر للعراق، فضلاً عن انخفاض اسعار النفط العالمية نتيجة فائض المعروض من النفط العالمي مما انعكس في انخفاض الاسعار الى دون 50 دولاراً. وبعدها تطور الناتج المحلي ليلعب في عام 2019 (266190) مليار دينار ومعدل نمو موجب بلغ (8.48%) قياساً بعام 2018, وبلغ متوسط نصيب الفرد (6.773282) ومعدل نمو (5.44%) قياساً بعام 2018 وكما موضح في الشكل (2)



الشكل (2) تطور معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ومعدل نمو متوسط نصيب الفرد .  
المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2)

المبحث الثالث : الاساليب القياسية المستخدمة :

لتحليل العلاقة بين الشمول المالي والتنمية المالية على النمو الاقتصادي, تم توظيف الادوات القياسية التالية :  
اولا : اختبارات السكون (جذر الوحدة) :

ان اخضاع المتغيرات المستخدمة في اي دراسة تحليلية وبالأخص التي يتم تناولها الجوانب الاقتصادية لاختبار السكون من اجل التحقق من وجود اتجاهات عشوائية معينة تجعل السلسلة الزمنية غير مستقرة مما يتطلب معالجتها قبل البدء بالتحليل القياسي حيث تعد اختبارات جذر الوحدة للسكون من اهم الطرق الاحصائية وادقها في تحديد سكون او عدم سكون السلاسل الزمنية ، وهناك العديد من اختبارات جذر الوحدة لمعرفة درجة السكون للسلسلة الزمنية في دراستنا هذه سوف نعتمد اشهر اختبارين للسكون وهما كل من اختبار دكي – فولر المعدل (Dickey-Fuller Tests) واختبار فيليبس بيرون (Phillips Perron) ، وعلى ضوء معطيات ونتائج كلا الاختبارين سيحدد النموذج القياسي الذي اعتمدها في البحث ( Rehman & Deyuan, 2018: 8).

#### ثانياً : اساليب التكامل المشترك :

تقوم فكرة التكامل المشترك على المفهوم الاقتصادي للخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية وينص النموذج على أن المتغيرات الاقتصادية التي تفترض النظرية الاقتصادية وجود علاقة توازنية بينها في الأجل الطويل لا تتباعد عن بعضها البعض بشكل كبير ويصحح هذا التباعد عن التوازن بفعل قوى اقتصادية تعمل على إعادة هذه المتغيرات الاقتصادية للتحرك نحو التوازن طويل الأجل. وهكذا فإن فكرة التكامل المشترك تحاكي وجود توازن في الأجل الطويل يؤول إليه النظام الاقتصادي. ومن أهم المناهج القياسية المستخدمة لاختبار التكامل المشترك للسلاسل الزمنية. (علاوي، وراهي، 2010 : 224 )

#### ثالثاً : منهجية جوهانسن – جسيوس:

تستخدم طريقة جوهانسن للتكامل المشترك لتحديد التوازن طويل الأجل بين السلاسل الزمنية الاقتصادية التي تحتوي على جذر وحدة من الدرجة واحد أو أكثر ، كما إن هذا الاختبار لا يشترط إن تكون السلاسل الزمنية للمتغيرات ذات العلاقة مستقرة من نفس الدرجة ، وأيضاً يمكن توظيفه في حالة العينات الصغيرة والكبيرة ( بتال، 2015 : 8 )، يتفوق هذا الاختبار على اختبار انجل وكرانجر للتكامل المشترك السابق، نظراً لكونه يتناسب مع العينات صغيرة الحجم، وكذلك في حالة وجود أكثر من متغيرين، والأهم من ذلك أن هذا الاختبار يكشف عن ما إذا كان هناك تكاملاً مشتركاً ، أي يتحقق التكامل المشترك فقط في حالة انحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة، وهذا له أهميته في نظرية التكامل المشترك، حيث تشير إلى أنه في حالة عدم وجود تكامل مشترك فريد، فلا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات ( سلامي، شبيخي، 2013 : 126). ويستند الاختبار لتحقيق غايته على اختبارين : ( داغر و صدام، 2018 : 368 )

#### أ- اختبار الامر والذي تجسده المعادلة التالية :

$$trace^{(r)} = T \sum_{i=r+1}^n \ln(1 - \gamma_i)$$

حيث ان  $r = (0,1,2)$  وتشير الى عدد متجهات التكامل المشترك .

حيث يتم تحديد نتائج القبول والرفض في احدى الفرضيتين، فرضية العدم والتي تقول ان عدد متجهات التكامل المشترك تقل او تساوي  $r \geq$  ، والفرضية البديلة القائلة بمساواة عدد متجهات التكامل المشترك لـ  $(0,1,2)$ .

#### ب- اختبار القيم العظمى والذي تجسده المعادلة التالية :

$$Max = (r, r + 1) = -T \ln(1 - \gamma_i)$$

فاذا كانت أي من الاختبارين اي قيمة المحسوبة لمعدل الامكان الاعظم اكبر من القيمة الحرجة سيتم قبول فرضية البديلة التي تقول بوجود تكامل مشترك بي المتغيرات مقابل رفض فرضية العدم .

#### رابعاً: اختبارات فترات الابطاء المثلى :

تعد فترة الابطاء ضرورية لاعتمادها في اختبارات التكامل المشترك المتمثل باختبار جوهانسون، وكذلك عند تقدير نموذج ( VECM ) تصحيح الخطأ، لذا من اجل تحديدها توجد عدة معايير يمكن الاستدلال من خلالها على فترة الابطاء المثلى منها ، (SC).و معيار شوارتز (HQ) ومعيار حنان كوين (AIC) معيار آيكي ، كما ان فترة الابطاء المثلى تمثل فترة الابطاء التي تمتلك اقل المعايير الثلاث اعلاه. (نصر الله والعامري، 2020 : 55)

#### خامساً : نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) Vector Error Correction Model

يستخدم نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) للتأكد من شكل العلاقة التوازنية (طويلة و القصيرة الأجل ) بين المتغيرات الاقتصادية، ويمكن تطبيقه في حالة العينات الصغيرة على خلاف الطرق السابقة التقليدية ، ومن أهم شروط تطبيق هذا النموذج هو وجود التكامل

المشترك وفقاً لطريقة جوهانسن (Johansen, 1988 : 390). إن نموذج منته تصحيح الخطأ هو بالحقيقة نموذج انحدار ذاتي يوظف لوصف العلاقة الديناميكية التبادلية بين المتغيرات المستقرة. كما يعد كحالة خاصة من نموذج الانحدار الذاتي للسلاسل الزمنية المستقرة من الدرجة واحد (علي, 2013 : 84). يتم تقدير النموذج في حالة كون المتغيرين (yt و tx) متكاملين تكاملاً مشتركاً لبيان العلاقة في الأجل القصير والطويل كما يلي (Hill et al, 2011:501).

$$\Delta y_t = \alpha_{10} + \alpha_{11} \hat{e}_{t-1} + v_t^y$$

$$\Delta x_t = \alpha_{20} + \alpha_{21} \hat{e}_{t-1} + v_t^x$$

حيث أن:

$\Delta Y_t, \Delta X_t$  ، الفرق الأول للمتغيرات .

$a_{10}, a_{20}$  : ثوابت .

$a_{11}e_{t-1}, a_{21}e_{t-1}$  معاملات تصحيح الخطأ لمنتج الانحدار الذاتي الطويل الاجل.

$V_t^y, V_t^x$  معاملات القصيرة الاجل لمنتج الانحدار الذاتي .

وإلا يمكن تلخيص خطوات تقدير نموذج تصحيح الخطأ بالشكل التالي :

#### سادساً : دوال الاستجابة الفورية ومكونات التباين : decompositions and variance of impulse response functions.

دول الاستجابة الفورية وتحليلات مكونات التباين وهي تقنيات يستخدمها خبراء الاقتصاد الكلي لتحليل المشكلات مثل تأثير صدمة في النمو الاقتصادي على مؤشرات التطور المالي وتظهر دول الاستجابة الفورية اثر الصدمات على مدار التوازن لفترة زمنية معينة ( 505 : Hill et al 2017 ) وتكون المتغيرات المستخدمة في حالة توازن في فترة زمنية معينة ، طالما أن المتغيرات مستقرة ومتكاملة ، وان حدوث صدمة لأي من المتغيرات المستخدمة سوف تؤدي الى التأثير على وضعية التوازن لفترة زمنية معينة بعدها تعود المتغيرات الى التوازن شريطة عدم حدوث أي صدمة اخرى في نفس الوقت . أما تحليل التباين فيشير الى الأهمية التدريجية للمتغيرات العشوائية في النموذج ، حيث يبين حجم التباين في الفترة الزمنية المستقبلية نتيجة الصدمة في المتغير تقديده او المتغيرات الاخرى في الفترة الحالية اذ يدنا عن هذا التحليل على معرفة الأهمية النسبية لأثر كل تغير مفاجئ في متغير معين على كل المتغيرات الداخلة في النموذج . ( علي , 2013 : 84 ) .

#### سابعاً : طريقة التفكير التاريخي في قياس الصدمات الاقتصادية:

اصبحت نماذج منته الانحدار الذاتي (VAR) بمثابة العمود الفقري للاقتصاد الكلي التجريبي اذ يتم استخدامها لفهم التأثيرات السببية للصدمات المثيرة للاهتمام ، ومنها التأثيرات التي تسببها الصدمات في مجالات عدة منها السياسة النقدية والمالية ، فضلاً عن فهم الصدمات التكنولوجية ، وبالنتيجة فان طريقة التفكير التاريخي Historical Decomposition تعد واحدة من اهم طرائق التحليل التاريخي للصدمات في انموذج VAR التي ستساعد على قياس الصدمات التاريخية لمتغيرات الدراسة وتحليلها ، ومن ثم فإن الغرض منها معرفة المقدار الذي تفسره الصدمة الهيكلية من التغيرات الحاصلة في المتغيرات الاقتصادية الكلية للمدة السابقة والحالية ، عليه ستستخدم تقنية التفكير التاريخي Historical Decomposition في نماذج VAR Vector Auto Regression كأداة أساسية لفهم أهمية بعض الصدمات خلال فترات تاريخية معينة وتهدف الى معرفة الأثر المتراكم للصدمات الهيكلية على المتغيرات في اي وحدة من الوحدات الزمنية المدروسة عن طريق تحليل السلسلة الزمنية المستهدفة إلى عناصر تقابل كل صدمة هيكلية (Wong, 2017: 2) .

#### المبحث الرابع : عرض وتحليل النتائج :

اولاً : نتائج اختبار الاستقرار :

يظهر الجدول (3) نتائج اختبارات الاستقرارية لمتغيرات الدراس عند المستوى الاصيلي للبيانات .  
جدول ( 3 ) اختبارات جذر الوحدة للمستوى الاصيلي لمتغيرات الدراسة

اختبار فلييس – بيرون											
At Level		With Constant				With Constant & Trend				Without Constant & Trend	
		t-Statistic	Prob.			t-Statistic	Prob.			t-Statistic	Prob.
	X	-1.2359	0.6537	no	-2.122	0.5236	no	0.8693	0.8947	no	
	Y	-0.7955	0.8134	no	-1.2424	0.8926	no	2.8158	0.9986	no	
	Z	-1.8837	0.3378	no	-1.7108	0.7349	no	0.7339	0.8707	no	
اختبار ديكي فولر المطور											
At Level		With Constant				With Constant & Trend				Without Constant & Trend	
		t-Statistic	Prob.			t-Statistic	Prob.			t-Statistic	Prob.
	X	-1.5918	0.4803	no	-2.7734	0.2128	no	0.7669	0.8767	no	
	Y	-1.4861	0.5336	no	-2.006	0.5858	no	0.9304	0.9042	no	
	Z	-1.9382	0.3131	no	-2.1134	0.5282	no	0.4014	0.7964	no	

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي (Eviews12)

- وتعني no عدم المعنوية .

يلاحظ من الجدول ( 3 ) إن جميع السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة كانت غير مستقرة عند المستوى الاصيلي لها حسب اختبار فيلبس بيرون و ديكي فولر المطور لذلك سيتم أخذ الفروق للسلاسل الزمنية لمتغيرات البحث كما في الجدول التالي.

جدول ( 4 ) اختبارات جذر الوحدة للفروق الأولى لمتغيرات الدراسة

اختبار فلييس – بيرون للفروق الاولى											
At First Difference											
		With Constant				With Constant & Trend				Without Constant & Trend	
		t-Statistic	Prob.			t-Statistic	Prob.			t-Statistic	Prob.
	d(X)	-4.228	0.0013	***	-4.2145	0.0075	***	-4.11	0.0001	***	
	d(Y)	-3.5011	0.0111	**	-3.5219	0.0457	**	-2.142	0.0319	**	
	d(Z)	-3.6514	0.0073	***	-3.7183	0.0284	**	-3.47	0.0008	***	
اختبار ديكي فولر المطور للفروق الاولى											
		With Constant				With Constant & Trend				Without Constant & Trend	
		t-Statistic	Prob.			t-Statistic	Prob.			t-Statistic	Prob.
	d(X)	-2.97	0.0438	**	-3.0427	0.1299	no	-2.712	0.0075	***	
	d(Y)	-2.2738	0.1837	no	-2.48	0.3366	no	-1.131	0.2318	no	
	d(Z)	-3.6081	0.0083	***	-3.6622	0.0326	**	-3.453	0.0008	***	

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي (Eviews12 )

-تعني العلامة \*\*\* معنوي احصائياً عند مستوى (0.01).

- وتعني علامة \*\* معنوية احصائية عند مستوى ( 0.05 )

- وتعني no عدم المعنوية

يتبين من الجدول (4) إن جميع السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة أصبحت مستقرة بعد اخذ الفرق الأول لها حسب اختبار فيليبس بيرون و دكي فولر المطور. مما يسمح لنا باستخدام اسلوب جوهانسن ومنته تصحيح الخطأ لتقدير العلاقة بين الشمول المالي والتنمية المالية والنمو الاقتصادي .

ثانياً : اختبار التكامل المشترك للعلاقة بين متغيرات الدراسة :

بعد ان تم اختبار استقراره السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة تبين انها غير مستقرة في المستوى وأنها مستقرة في الفرق الأول حسب اختبار P.P وهذا ممد لاختبار وجود التكامل المشترك بين هذين المتغيرين وحسب اختبار جوهانسن.

الجدول ( 5 ) نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك

Test (Trace) اختبار الاثر اختبار التكامل المشترك باستخدام				
Hypothesized		Trace	0.1	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.36113	50.89104	39.75526	0.0066
At most 1 *	0.201818	23.5597	23.34234	0.0944
At most 2	0.148543	9.809152	10.66637	0.1361
Maximum Eigenvalue اختبار القيمة العظمى اختبار التكامل المشترك باستخدام				
Hypothesized		Max-Eigen	0.1	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.36113	27.33133	23.44089	0.0314
At most 1	0.201818	13.75055	17.2341	0.2713
At most 2	0.148543	9.809152	10.66637	0.1361

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي (Eviews12 )

\*\* P-values القيم النظرية (1999) MacKinnon-Haug-Michelis. ومستوى الدلالة المعتمد للمقارنة (0.1)

\* رفض فرضية العدم.

-تنص فرضية العدم في ( None ) عدم وجود متجهات للتكامل، وبالتالي رفضها يوجد متجه وحيد للتكامل المشترك. وتنص فرضية العدم

At most 1 في وجود متجه واحد للتكامل، وبالتالي رفضها يوجد متجهين للتكامل المشترك. وهكذا حتى اختبار المتجهات المتبقية

من خلال الجدول السابق نستنتج ما يلي : يوجد متجهين للتكامل المشترك للمتغيرات في النموذج السابق، وعلى الرغم من أن الجدول السابق بين وجود تكامل مشترك (علاقة طويلة الأجل ) بين المتغيرات إلا أنه لم يحدد طبيعة هذه العلاقة، ولتحديد ذلك لابد من تقدير نموذج تصحيح الخطأ الموجه VECM .

ثالثاً : اختبار تحديد فترات الإبطاء المثلى لنموذج متجه تصحيح الخطأ

جدول ( 6 ) اختبار تحديد درجة التباطؤ النموذج

Lag	AIC	SC	HQ
0	14.33992	14.44463	14.38088

1	1.919031	2.3379	2.082874
2	0.220768*	0.953788*	0.507492*
3	0.378911	1.426083	0.788517
4	0.602774	1.964098	1.135262

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي (. Eviews12 )  
 نلاحظ من خلال جدول ( 6 ) ان فترة الابطاء المثلى لنموذج هي الثانية اذ حققت اقل المعايير والتي من خلال هذه الفترة يمكن تقدير النموذج.

رابعا : طريقة تقدير نموذج تصحيح الخطأ لأثر الشمول المالي و التنمية المالية على النمو الاقتصادي:

يظهر الجدول ( 7 ) نتائج تحليل متجه تصحيح الخطأ

Cointegrating Eq:	CointEq1		
LOG(Z1(-1))	1		
Y(-1)	-0.04426		
	-0.01281		
	[-3.45364]		
X(-1)	-0.11613		
	-0.03558		
	[-3.26436]		
@TREND(04Q1)	0.031703		
	-0.0141		
	[ 2.24846]		
C	-9.54953		
Error Correction:	D(LOG(Z1))	D(Y)	D(X)
CointEq1	-0.08224	-0.05074	1.169085
	-0.0235	-0.40274	-0.27352
	[-3.49933]	[-0.12599]	[ 4.27423]
D(LOG(Z1(-1)))	0.907345	2.137015	-2.78372
	-0.46894	-8.03567	-5.45743
	[ 1.93489]	[ 0.26594]	[-0.51008]
D(LOG(Z1(-2)))	0.486352	1.059874	-4.15307
	-0.45095	-7.72741	-5.24808
	[ 1.07851]	[ 0.13716]	[-0.79135]
D(Y(-1))	0.003318	0.546827	-0.04544
	-0.00851	-0.14587	-0.09907
	[ 0.38979]	[ 3.74870]	[-0.45870]
D(Y(-2))	0.004453	0.115752	-0.06811
	-0.00835	-0.14307	-0.09717
	[ 0.53329]	[ 0.80904]	[-0.70099]
D(X(-1))	0.037046	0.103867	0.226407
	-0.03806	-0.65217	-0.44292
	[ 0.97340]	[ 0.15926]	[ 0.51116]

D(X(-2))	0.02121	0.074683	-0.08996
	-0.0366	-0.62716	-0.42594
	[ 0.57952]	[ 0.11908]	[-0.21121]
C	-0.02806	0.196596	0.427751
	-0.01169	-0.20023	-0.13599
	[-2.40153]	[ 0.98184]	[ 3.14548]
R-squared	0.519931	0.467242	0.49538
Adj. R-squared	0.456525	0.396877	0.428732
Sum sq. resids	0.08942	26.25729	12.11106
S.E. equation	0.041075	0.703861	0.478028
F-statistic	8.200099	6.640321	7.432784
Log likelihood	112.4658	-60.8459	-37.2442
Akaike AIC	-3.42511	2.257242	1.483417
Schwarz SC	-3.14827	2.534078	1.760253
Mean dependent	0.026163	0.882113	0.157581
S.D. dependent	0.055717	0.906325	0.63246
Determinant resid covariance (dof adj.)		1.55E-05	
Determinant resid covariance		1.02E-05	
Log likelihood		90.88298	
Akaike information criterion		-2.06174	
Schwarz criterion		-1.09281	
Number of coefficients		28	

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي (Eviews12)

الجدول (8) تقدير المرونة لتحليل تأثير طويل الاجل للعلاقة بين الشمول المالي والتنمية المالية والنمو الاقتصادي

المتغيرات المقدر	المعلمة	المرونة
Y	0.044	4.39
x	0.116	6.60

المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على ( Hill ,and others, 2011 : 143 )

تم حساب المرونة من خلال المعادلة التالية :  $\log(z) = a + b_1x_1 + b_2y$

يتضح من الجدول (8) ان هناك علاقة طويلة الاجل بين الشمول المالي والتنمية المالية و متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي , اذ توضح النتائج العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي من خلال زيادة الشمول المالي بنسبة ( 1 % ) فان نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي سوف يزداد بنسبة ( 4.39 ) دولار , اما العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي فتوضح النتائج اذا زاد التنمية المالي بنسبة ( 1 % ) فان نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي سوف يزداد بنسبة ( 6.60 ) دولار .

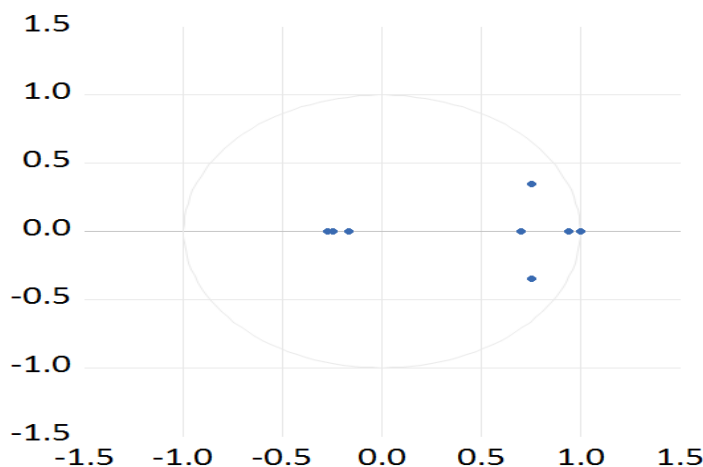
خامسا : اختبارات التحقق من صلاحية النموذج : يتم التحقق من صلاحية النموذج من خلال الاتي:

1. اختبار استقرارية النموذج :

الشكل (3) استقرار نموذج VAR المقدر



### Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي (Eviews12). ولغرض التأكد من صلاحية النموذج نستخدم الاختبار الخاص بالجذور العكسية، والذي يبين منه ان النموذج لا يعاني من مشكلة الاستقرار، كون جميع النقاط تقع داخل الدائرة، وان لجذور المرافقة للانحدار الذاتي اقل من الواحد الصحيح، وبالتالي فان نموذج يستوفي شروط الاستقرار. VAR

### 2. اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء :

يظهر الجدول (9) اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	3.646335	9	0.9331	0.399391	(9, 117.0)	0.9332
2	8.51381	9	0.4833	0.95173	(9, 117.0)	0.4836
3	4.246692	9	0.8944	0.466317	(9, 117.0)	0.8945

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي (Eviews12). نلاحظ من خلال الجدول (9) عدم وجود ارتباط ذاتي بين الاخطاء في النموذج لان الاحتمالية هي أكبر من (5%)

### 3. اختبار عدم تجانس التباين :

يظهر الجدول (10) اختبار عدم تجانس التباين

Joint test:					
Chi-sq	df	Prob.			
69.45661	84	0.8733			
Individual components:					
Dependent	R-squared	F(14,46)	Prob.	Chi-sq(14)	Prob.
res1*res1	0.144661	0.555703	0.8846	8.82432	0.8421
res2*res2	0.170807	0.67683	0.7842	10.41923	0.7309
res3*res3	0.104846	0.384844	0.9727	6.395609	0.9555

res2*res1	0.196207	0.802047	0.6623	11.96862	0.6088
res3*res1	0.121315	0.453638	0.9458	7.400191	0.9182
res3*res2	0.162962	0.639691	0.8176	9.940666	0.7665

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي (Eviews12)

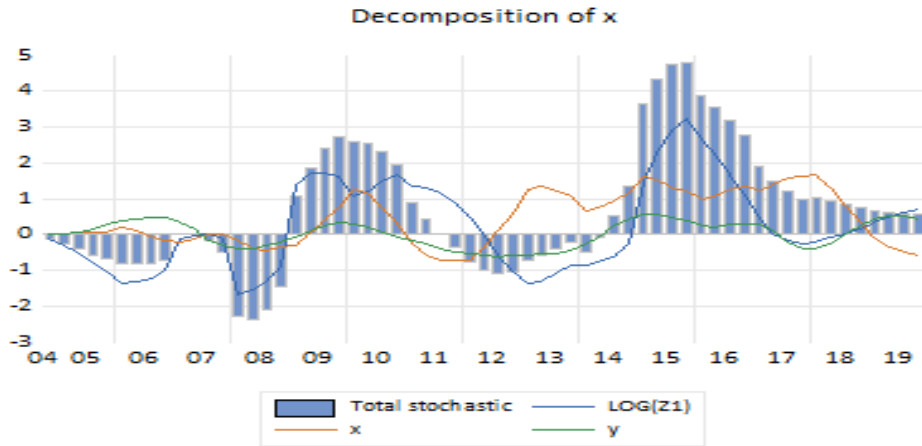
يظهر الجدول (10) اختبار مربع كاي قبول فرضية العدم وذلك لحلو النموذج من مشكلة عدم تجانس التباين .

سادسا : تفكيك الصدمات التاريخية :

1. اثر صدمات التنمية المالية على الشمول المالي والنمو الاقتصادي :

بالاعتماد على طريقة التفكيك التاريخي، وعن طريق التركيز على الصدمات السلبية يتضح أنّ هناك عدة صدمات سلبية، يتضح من الشكل (4) ان صدمة الاولى التنمية المالية ظهرت في الربع الاخير من عام 2007 وبداية عام 2008 مسببه انخفاض في الشمول المالي و انخفاض اكبر في النمو الاقتصادي بعدها اخذت حدة الصدمة بالانخفاض تدريجيا بسبب تحسن الاوضاع . اما الصدمة الثانية فبدأت في عام 2010 مما ادت الى صدمة سلبية في التنمية المالية والنمو الاقتصادي في الربع الثاني من عام 2010 ثم انخفضت شدتها في عام 2012 ثم شهدت التنمية المالية والنمو الاقتصادي صدمة اخرى في بدايت عام 2015 نتيجة حصول صدمة في الشمول المالي في نهاية عام 2014 .

### Historical Decomposition using Cholesky (d.f. adjusted) Weights

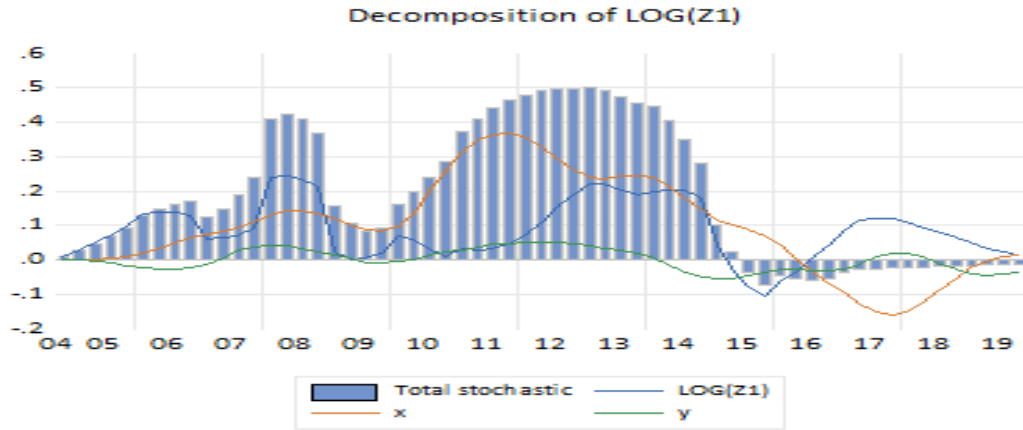


الشكل ( 4 ) يوضح اثر صدمات التنمية المالية على الشمول المالي والنمو الاقتصادي

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي (Eviews12).

2 . اثر صدمة النمو الاقتصادي على الشمول المالي والتنمية المالية :

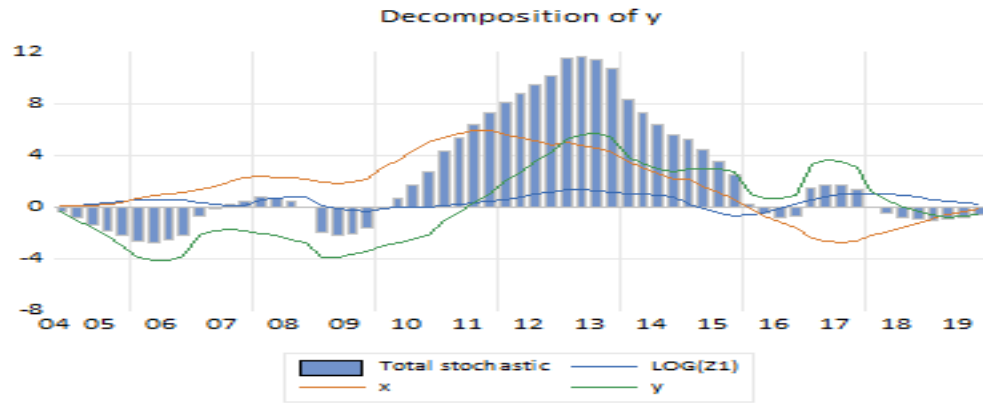
يتضح من الشكل (5) ان هناك عدة صدمات سلبية للنمو الاقتصادي خلال مدة الدراسة، الصدمة الاولى بدأت في الربع الثاني من عام 2006 ثم صدمة الثانية في الربع الاول من عام 2008 مما ادى الى صدمة سلبية في الشمول المالي والتنمية المالية ثم انخفضت شدتها بسبب تحسن الاوضاع اما الصدمة الثالثة فبدأت في عام 2014 بسبب الاوضاع التي مر بها البلد و استمرت حتى الربع الثاني لعام 2015 مسببة صدمة سلبية في الشمول المالي والتنمية المالية



الشكل ( 5 ) يوضح اثر صدمة النمو الاقتصادي على الشمول المالي والتنمية المالية المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي (. Eviews12 )

### 3. اثر صدمة الشمول المالي على التنمية المالية والنمو الاقتصادي

يتضح من الشكل ان هناك عدة صدمات سلبية للشمول المالي خلال مدة البحث اذ يوضح الشكل اثر صدمات الشمول المالي على التنمية المالية والنمو الاقتصادي. الصدمة الاولى بدأت 2004 واستمرت هذه الصدمة بالانخفاض الى عام 2006 ثم تحسنت بعدها و انخفضت في الربع الثاني من عام 2008 ثم انخفضت شدتها وتطورت في الربع الاخير من 2008 مما انعكس ايجابيا على النمو الاقتصادي والتنمية المالية كما موضح في الشكل اما الصدمة الثانية فبدأت في الربع الثاني من عام 2013 نتيجة الاوضاع التي مر بها العراق مما ادى الى حدوث صدمة سلبية في النمو الاقتصادي والتنمية المالية .



الشكل ( 6 ) يوضح اثر صدمة الشمول المالي على التنمية المالية والنمو الاقتصادي المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي (. Eviews12 )

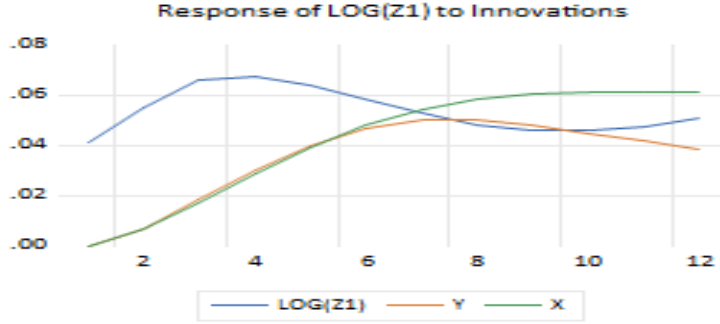
سابعاً: نتائج دوال الاستجابة النبضية لردود الفعل :

أن الطريقة الثانية لتوضيح السلوك الحركي للنموذج هي الاستجابة الفورية، أي اثر الاستجابة المستقبلية لصدمة عشوائية مقدارها انحراف معياري واحد على المتغير نفسه وباقي المتغيرات، ويبيّن الاشكال التالي الاستجابة النبضية الفورية لكل من الشمول المالي والتنمية المالية والنمو الاقتصادي لصدمة عشوائية،

#### 1. دوال استجابة ردود الفعل النمو الاقتصادي على التنمية المالية والشمول المالي.

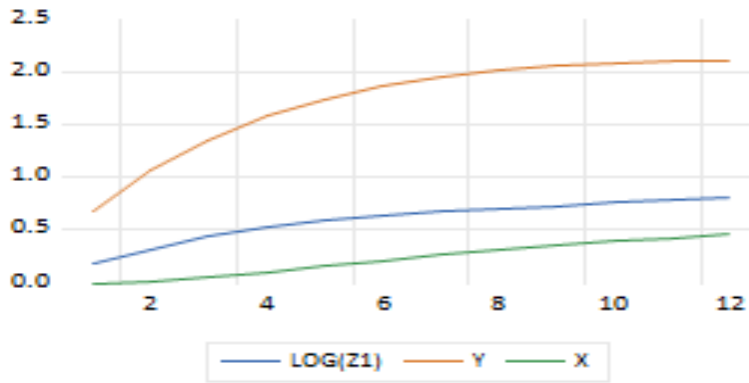
ويظهر الشكل (7) استجابة ردود فعل لكل من الشمول المالية والتنمية المالية لصدمة النمو الاقتصادي ان الصدمة العشوائية في النمو الاقتصادي تبدأ من الشهر الرابع تقود الى حدوث تقلبات في الشمول المالي تبدأ بالانخفاض من الشهر الثامن واستقرار في التنمية المالية .

Response to Cholesky One S.D. (d.f. adjusted) Innovations

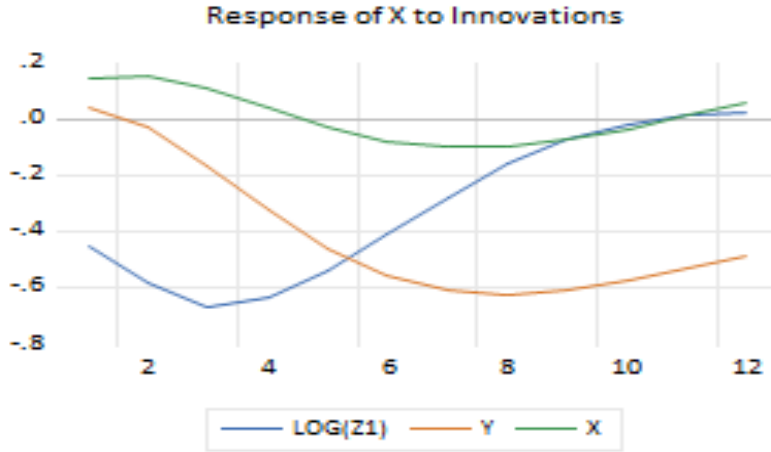


المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي (. Eviews12 )  
 الشكل ( 7 ) يوضح دوال استجابة ردود الفعل النمو الاقتصادي على التنمية المالية والشمول المالي.  
 2 . دوال استجابة ردود الفعل الشمول المالي على التنمية المالية والنمو الاقتصادي  
 يوضح الشكل (8) ان الصدمة العشوائية في الشمول المالي تبدأ في شهر الاول تؤدي الى حدوث تقلبات في التنمية المالية والنمو الاقتصادي  
 تبد بالارتفاع من الشهر الثاني وتستمر بعلاقة طردية .

Response of Y to Innovations



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي (. Eviews12 )  
 الشكل (8) يوضح دوال استجابة ردود الفعل الشمول المالي على التنمية المالية والنمو الاقتصادي  
 3 . دوال استجابة ردود الفعل الشمول المالي على التنمية المالية والنمو الاقتصادي  
 يوضح الشكل (9). حدوث صدمة في التنمية المالية تبدأ في الشهر الثاني فأنها تؤدي الى انخفاض مؤشر الشمول المالي ويستمر هذا الانخفاض  
 الى الشهر الثامن, عكس النمو الاقتصادي فيرتفع في الشهر الثالث ويستقر في الشهر الثامن .



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي (Eviews12) .  
الشكل ( 9 ) يوضح دوال استجابة ردود الفعل الشمول المالي على التنمية المالية والنمو الاقتصادي .

#### الاستنتاجات والتوصيات

##### اولا الاستنتاجات :

1. تم اثبات فرضية البحث التي تنص على وجود توازن طويل الاجل بتأثير طردي تنبئ من الشمول المالي والتنمية المالية النمو الاقتصادي في العراق خلال مدة الدراسة .
2. يعتبر انخفاض مستوى الدخل ومستوى التعليم المالي من أهم أسباب استبعاد الأفراد عن استخدام الخدمات المالية والمصرفية بشكل مستمر .
3. يعتبر مشروع توظيف رواتب موظفي الدولة لدى المصارف الحكومية والخاصة . خطوة ايجابية نحو تعميم الخدمات المالية والمصرفية بشكل سريع من اجل شمول أكبر عدد من شرائح المجتمع العراقي بالخدمات المصرفية .
4. إن وجود نظام مالي متطور هو أحد المتطلبات الأساسية لتحقيق نمو اقتصادي ، فمن خلال عملية الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين وبين المقرضين والمقرضين ، يشجع النظام المالي الادخار والاستثمار ، ويحث أيضا على التوجيه الأمثل للأموال المتوفرة للاستثمار
5. يشجع النظام المالي الحديث نشاط الاستثمار من خلال تحديد الفرص الجيدة للعمل التجاري وتمويلها وتعبئة المدخرات ومتابعة أداء المديرين والسماح بتداول المخاطر وتغطيتها وتنويعها ، وتيسير تبادل السلع والخدمات

##### ثانيا : التوصيات :

1. التوسع في البنية التحتية للقطاع المالي المصرفي في العراق بما يسمح بسهولة وصول العميل إلى الخدمات المصرفية وخاصة داخل القرى والأرياف والمناطق النائية .
2. اهتمام المصارف وأصحاب القرار ولاسيما البنك المركزي العراقي برفع مستويات التوعية والتثقيف المالي لفئات المجتمع كافة ، من خلال تعريفهم بالخدمات المالية ومكاسبها لكل الأطراف وذلك عن طريق تكثيف الندوات والنشرات التوعوية.
3. دعم وتقديم الخدمات المالية للفئات الفقيرة بشرط أن تكون هذه الخدمات موجهة للجانب الاستثماري لتحسين مستوى المعيشة، وذلك من خلال ابتكار خدمات مالية مناسبة لشرائح المجتمع كافة .
4. لغرض تنفيذ استراتيجية الدولة الهادفة إلى الحد من الفقر، التي يعمل البنك المركزي العراقي حاليا على تطويرها أن تضع من ضمن اهدافها الأساسية دعم التمويل الأصغر ( مثل برامج تمويل الحرفيين والأسر المنتجة ) من خلال تشجيع المصارف لتمويل المؤسسات الصغيرة لتمكينها من المساهمة في الإنتاج.

#### المراجع

1. سامويلسون، بول ايه ونوردهاوس، وويليام، (2001)، الاقتصاد ، ترجمة هشام عبدالله، الطبعة الخامسة عشر، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
2. الحميدي، عبدالرحمن بن عبدالله، (2015)، العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، صندوق النقد العربي.
3. نعمة، نعم حسين و حسن، احمد نوري، (2018)، مؤشرات قياس الشمول المالي في العراق، وقائع المؤتمر العلمي التخصصي الرابع ، الكلية التقنية الإدارية، المجلد 2، بغداد، العراق.
4. ابو مويس، غسان، (2018)، تداعيات التزام قطاع البنوك بتطبيق التوصيات والإجراءات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على قدرته في تحقيق الشمول المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي.
5. عبد النبي، وليد عيدي، (2018)، الشمول المالي ودوره في تحقيق التطور المصرفي وتنمية الاقتصاد العراقي، البنك المركزي العراقي.
6. الشنبي، صورية وبن لخصر، السعيد، (2018)، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 3، العدد 2، مصر.
7. سامي، مباركي، (2016)، التطور المالي ومحدداته في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 6، العدد 2، الجزائر.
8. الزرقى، إيناس هاشم، (2018)، فرص وتحديات الأنظمة المالية لرفع معدلات التنمية المالية. مؤتمرات الآداب والعلوم الانسانية والطبيعية، شبكة المؤتمرات العربية.
9. الشكرجي، بشار ذنون والطائي، عدي سالم والنعمي، زهراء أحمد محمد، (2008)، الإصلاح والتحرر المالي في العراق مع الإشارة للتجربة المصرية، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 30، العدد 91، العراق.
10. الشدود، عدنان محمد والسعيد، صادق زوير، (2013)، تحديد اتجاهات العلاقة بين العمق المالي والنمو الاقتصادي في العراق (1990-2010)، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 15، العدد 1، العراق.
11. العراقي، بشار احمد و النعمي، زهراء احمد، (2018)، الشمول المالي وأثره في تعزيز الاستقرار المالي في البلدان العربية، مجلة جامعة جيهان- اربيل العلمية، العدد 2، العراق.
12. حبيب، قنوني ولخصر، عدوكة، (2016)، أثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة تطبيقية-، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 4، العدد 1، الجزائر.
13. Prokopenko, Vassili and Holden.Paul,(2001). التنمية المالية والحد من الفقر: قضايا ومدلولات السياسات بشأن البلدان النامية وتلك السائرة على طريق التحول لاقتصاد السوق. ورقة عمل صادرة عن صندوق النقد الدولي
14. المصباح، عماد الدين احمد (2006)، محددات التضخم في سورية خلال الفترة 1970 – 2004 ، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت مجلس النشر العلمي، العدد 3، العراق.
15. الصفاوي، صفاء يونس ويحي، مزاحم محمد (2008)، تحليل العلاقة بين اسعار العالمية للنفط، وليورو والذهب باستخدام متجه الانحدار الذاتي (VAR)، المجلة العراقية للعلوم الاحصائية، العدد 14.
16. داغر، محمود محمد محمود وعاشور، احسان جبر (2014)، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي في العراق للمدة 2004-2011، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، بغداد، العدد 77 .
17. علاوي، كامل كاظم وراهي. محمد غالي (2013)، تحليل وقياس العلاقة بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة 1974 – 2010، الغزي للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد 29، العراق.
18. داغر، محمود محمد وصادم، عباس كريم، (2017)، قياس وتحليل العلاقة بين تقلبات مؤشرات اسواق المال الأمريكية وتقلبات أسعار النفط الخام، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد 2، العدد 104، العراق.
19. بتال، احمد احسين (2015)، العلاقة بين سوق الصرف وسوق الاوراق المالية في العراق، دراسة قياسية، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد 14، العراق.
20. سلامي، احمد وشيخي، محمد (2013)، اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970 – 2011)، مجلة الباحثين، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 13.
21. نصر الله، محمدي وهاب والعامري، بهاء عبدالرزاق، (2020)، دراسة قياسية لتقدير اثر بعض المتغيرات على نمو الاقتصاد العراقي باستعمال نموذج متجه تصحيح الخطأ VACM ، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، العدد 46، العراق.

22. علي, وسام حسين(2013), اثر التضخم على اداء سوق العراق للاوراق المالية للمدة (2005- 2011) باستخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ(VECM), مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية, العدد10, العراق.

1. Garcia, N. (2015). The financial inclusion data working group and the Mexican experience (Vol. 38). Bank for International Settlements.
  2. Aduda, J., & Kalunda, E. (2012). Financial inclusion and financial sector stability with reference to Kenya: A review of literature. *Journal of Applied Finance and Banking*, 2(6), 95.
  3. Ogbuagu, A. R., & Ewubare, D. B. (2017). Financial deepening implications for macro-economic volatility and economic growth in Nigeria, a multivariate approach. *International Journal of Economics, Finance and Management Sciences*, 5(1), 66-80.
  4. Svirydzhenka, K. (2016). Introducing a new broad-based index of financial development. *International Monetary Fund*.
  5. Gupta, G., & Mahakud, J. (2019). Alternative measure of financial development and investment-cash flow sensitivity: evidence from an emerging economy. *Financial Innovation*, 5(1), 1-28.
  6. Rehman, A., & Deyuan, Z. (2018). Investigating the linkage between economic growth, electricity access, energy use, and population growth in Pakistan. *Applied sciences*, 8(12), 2442.
  7. Hill, R. C., Griffiths, W. E., & Lim, G. C. (2018). *Principles of econometrics*. John Wiley & Sons.
- Wong, B. (2017). Historical decompositions for nonlinear vector autoregression models



## المؤتمر العلمي الرابع الثاني دولياً

نحو تحولات اقتصادية ونوعية  
لتحقيق اهداف التنمية المستدامة

كلية الادارة والاقتصاد - الجامعة العراقية

وقائع المؤتمر العلمي الرابع والثاني دولياً لكلية الادارة والاقتصاد – الجامعة العراقية  
في بغداد للمدة 10-11/5/2023

الناشر: كلية الادارة والاقتصاد - الجامعة العراقية

الموقع الالكتروني للكلية:

[/https://ae.aliraqia.edu.iq](https://ae.aliraqia.edu.iq)

الهاتف : 07717408208

العراق – بغداد – حي الجامعة – شارع الربيع



الصفحات	البحث	اسماء الباحثين	ت
22-1	تحليل اثر متغيرات ثلاثية الفشل الاقتصادي في درجة السعادة للفرد العراقي للمدة 2010-2020	ا.د. سردار عثمان خضر باداويي م.م.فرهنگ عبدالكريم الياس م.د.ناصر هاشم محمد	1
34-23	تحليل العلاقة بين المقاطعة الاقتصادية المستدامة وجائحة كورونا - (المقاطعة الاقتصادية للسلع والخدمات التركية في اقليم كردستان- العراق- انموذجا)	أ.م. د. أيوب أنور حمد سماققي وفاء جوهر عثمان	2
48-35	واقع المحاسبة عن الأصول البيولوجية (الزراعية) في البيئة المحلية، دائرة البستنة ووزارة الزراعة انموذجا	أ.م.د الهام محمد واثق الباحث عمر حميد ناصف	3
65-49	الإدارة الرشيقة وتأثيرها في تعزيز الأداء التنظيمي المُستدام (دراسة استطلاعية لأراء عينة من العاملين في دائرة الطرق والجسور في البلديات العامة ووزارة التعمير والإسكان العراقية)	أ.م مروان صباح أ.د. خالدية مصطفى عطا	4
87-66	اثر الشمول المالي والتنمية المالية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2004 - 2019	أ.د. احمد حسين بنال م.د. عثمان فلاح مهدي	5
105-88	محددات الكفاءة الفائقة في القطاع المصرفي العراقي الخاص للمدة (2011-2020)	أ.د. وسام حسين علي العنيزي م.م. أمير مكرم بشير حسن العبيدي م.م. نهاد نوري علوان الفهداوي	6
120-106	تأثير كفاءة تكنولوجيا المعلومات للمدقق على عمليات التدقيق المستمر (الالكتروني)	م. د احمد عبد الحسن الابراهيم م. د علي محمد حسين م. م حسن طاهر بريبر	7
138-121	حاضنات الاعمال الخاصة بالمرأة وتأثيرها في تحقيق التنمية المستدامة	م. د احمد عبد الحسن الابراهيم الباحثة: رواء محمد جاسم الكبيسي	8
152-139	دور الابتكار الصديق للبيئة (الايكو) في تحقيق الاخلاص للعلامة التجارية - دراسة استقصائية لعينة من الزبائن في مول بغداد	أ.د. نغم علي الصانغ م. م احمد عبد الحسن الابراهيم	9
167-153	الجامعة الريادية ودورها في تعزيز ثقافة التنمية المستدامة / جامعة المستقبل انموذجا	م. د احمد عبد الحسن الابراهيم م. م محمد سعدي كاظم م.م. البتول عبد المهدي	10
192 -168	العلاقة بين سلوكيات المواطنة التنظيمية و جودة الخدمة المصرفية المؤثرة في رضا عملاء البنوك التجارية الجزائرية دراسة حالة بنك التنمية المحلية	أ.د. معراج هوارى	11
217 -193	تأثير القيادة الخادمة في اخلاقيات العمل: الثقة بالقيادة المتغير الوسيط دراسة ميدانية في دائرة المؤسسات الدينية والخيرية (ديوان الوقف السني)	أ. د صلاح الدين حسين صالح	12



وقائع المؤتمر العلمي الرابع والثاني دولياً لكلية الادارة والاقتصاد – الجامعة العراقية 2023/5/11-10

بغداد - 2023